principle
GLOBAL BRAND IMPLEMENTATION

سياسة مكافحة العبودية والاتجار في البشر

ننا نعمل في شركة Principle مع أصحاب العلامات التجارية وشركائهم من أجل وضع حلول للتحديات الاستثنائية التي تظهر في إدارة وتنفيذ بيئات علامات تجارية متناسقة في أي مكان في العالم. وكجزء من ثقافتنا الخاصة بالحوكمة الرشيدة للأعمال التجارية الجيدة،

فإننا نعمل وفق مجموعة من القيم الأساسية التي تعكس علاقاتنا بمجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين: العملاء والمصنعين والموردين وأعضاء الفريق. نحن نعتمد قيمة سلوكية لجميع علاقاتنا التجارية، الأمر الذي يعكس موقفنا من استغلال الأفراد بأي شكل من الأشكال، خصوصًا الجرائم المنصوص عليها في قانون الرق الحديث لسنة 2015. ونحن ملتزمون بمعارضة الرق الحديث بجميع أشكاله ومنعه بأي وسيلة ممكنة. إننا نطالب بنفس الموقف من جميع الذين يعملون لدينا، ونتوقعه من جانب جميع من تربطنا بهم تعاملات تجارية.

1. الغرض من هذه السياسة

يمثل الرق الحديث جريمة جنائية بموجب قانون الرق الحديث لسنة 2015 ("القانون")، والذي يمكن أن يحدث بأشكال مختلفة، بما في ذلك العبودية والعمل القسري أو الإجباري أو الاتجار في البشر، وجميع هذه الأمور تشترك في الحرمان من حرية الشخص من قبل شخص آخر من أجل استغلالها بغرض تحقيق مكاسب شخصية أو تجارية. وتوضح هذه الوثيقة سياسة Principle ("الشركة") التي تهدف منع فرص الرق الحديث في أعمالها التجارية أو في سلسلة التوريد. إن استخدام هذه السياسة لمصطلح "الرق الحديث" يحمل المعنى الوارد في القانون.

وبوصفنا مجموعة شركات، فإن لدينا نهج يتسم بعدم التسامح مطلقًا فيما يتعلق بالرق الحديث. نحن ملتزمون بالعمل بطريقة أخلاقية وبالنزاهة في جميع تعاملاتنا التجارية وعلاقاتنا، علاوة على تنفيذ وتطبيق أنظمة وضوابط فعالة بغية ضمان عدم حدوث أي شكل من أشكال الرق الحديث في أي مكان داخل مشروعاتنا التجارية الخاصة أو أعمال الموردين التابعين لنا.

2. خطوات منع الرق الحديث

تلتزم شركتنا بضمان وجود شفافية في أعمالنا الخاصة وفي نهجنا المتبع من أجل مكافحة العبودية الحديث في جميع أنحاء سلاسل التوريد لدينا، وذلك بما يتوافق والتزاماتنا الخاصة بموجب قانون الرق الحديث لسنة 2015. إننا نتوقع اتباع نفس المعايير المتقدمة من جميع المقاولين والموردين وشركاء الأعمال الآخرين، كما أننا نجري تطوير وتحديث عمليات التعاقد الخاصة بنا بحيث تشمل حظرًا محددًا ضد استخدام العمل القسري أو الإجباري أو المتاجَر به، أو أي شخص محتجز في العبودية أو الاسترقاق، سواء الراشدين أو الأطفال على حدٍ سواء. ونحن نتوقع من الموردين التابعين لنا أن يحافظ الموردون التابعون لهم بنفس المعايير المتقدمة.

يلتزم جميع أعضاء الفريق بالتعرف على إجراءاتنا لمد يد المساعدة في تحديد الرق الحديث ومنع حدوثه وتنفيذ الأعمال التجارية بطريقة تمنع من خلالها فرصة حدوث الرق الحديث ووقوعه. فالالتزام بهذه السياسة يشكل جزءًا من جميع التزامات أعضاء الفريق بموجب عقود عملهم.

وفي الوقت الذي نقر فيه بالتزامنا القانوني بتحديد الخطوات التي اتخذناها لضمان عدم حدوث الرق الحديث والاتجار في البشر في سلاسل التوريد لدينا، فإننا نقر أيضًا بأننا لا نتحكم في سلوك الأفراد والمنظمات الموجودة في سلاسل التوريد لدينا. ولتعزيز التزامنا بالخطوات العملية، فإننا نعقد النية على تنفيذ التدابير التالية:

(i) إجراء تقييمات للمخاطر بهدف تحديد أجزاء الأعمال والموردين التابعين لنا الأكثر عرضة لخطر الرق الحديث، بحيث يمكن تركيز الجهود على تلك المجالات؛

(ii) مشاركة موردينا في نقل سياستنا الخاصة بمكافحة العبودية والاتجار في البشر، ومن أجل فهم التدابير التي اتخذوها لضمان عدم حدوث الرق الحديث في الأعمال الخاصة بهم؛

(iii) السعي إلى تقديم فحص مسبق للموردين وإعداد تقارير ذاتية لموردينا حول ضوابط الحماية، متى كان ذلك مناسبًا، وكما هو مذكور في تقييم المخاطر الخاص بنا؛

(iv) إدخال أحكام تعاقدية لموردينا من أجل تأكيد التزامهم بهذه السياسة وقبول حقنا في مراجعة أنشطتهم وعلاقاتهم (حيثما يكون ذلك ممكنًا)، سواء بشكل منتظم أو في مناسبات الاشتباه المعقولة.

اعتبارًا من السنة المالية 2016، سوف نرفق مع تقرير مجلس الإدارة المصاحب لبياناتنا المالية السنوية ملاحظة مرجعية إلى بيان مكافحة الرق والاتجار في البشر الخاص بالشركة، والذي سيتم عرضه على موقعنا الإلكتروني خلال الدورة التدريبية

لسنة 2016

principle
GLOBAL BRAND IMPLEMENTATION

3. المسؤولية عن السياسة

تقع المسؤولية النهائية لمنع الرق الحديث على عاتق قيادة الشركة. تحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن ضمان تطبيق هذه السياسة، وضمان تنفيذ هذه السياسة بما يتوافق مع التزاماتنا القانونية والأخلاقية. ويتحمل قادة الفرق على جميع المستويات مسؤولية التأكد من أن الأشخاص الذين يتبعونهم يفهمون هذه السياسة ويمتثلون لها وأنه يتم تزويدهم بتدريب كاف ومنتظم حولها وحول قضية الرق الحديث.

4. إجراءات الإبلاغ عن حوادث الرق الحديث أو الاتجار في البشر

يجب على جميع الموظفين إبلاغ مديرهم في أقرب فرصة ممكنة إذا كانوا يشكون أو يعتقدون أن هناك مخالفة لهذه السياسة، أو أنه قد يحدث خرق لها مستقبلاً.

5. ضمانات الوقاية

نحن نهدف إلى تشجيع الانفتاح وسوف ندعم أي شخص يثير مخاوف حقيقية بحسن نية بموجب هذه السياسة، حتى لو تبين خطأه. نحن نلتزم بضمان عدم تعرض أي شخص لأي معاملة ضارة نتيجة إبلاغه بحسن نية عن اشتباهه في وقوع حادث رق حديث مهما كان شكله في أي جزء من شركتنا أو في أي من سلاسل التوريد لدينا. تشمل المعاملة الرادعة الفصل من العمل أو تطبيق إجراءات تأديبية أو التهديد أو غير ذلك من المعاملة غير المواتية المرتبطة بإثارة المخاوف. سوف تقبل الشركة المخاوف التي ينقلها مجهولون وتأخذها على محمل الجد.

ومع ذلك، يؤدي إبقاء هوية المبلغ مجهولة في التحقيقات وعمليات البحث إلى جعل التحقيق أكثر صعوبة ويمكن أن يجعل العملية أقل فعالية. وبالتالي يتم تشجيع الأفراد على وضع أسمائهم في الادعاءات.

سوف يؤدي إثبات أن أي مزاعم أو ادعاءات زائفة أو مخادعة إلى اتخاذ إجراء تأديبي ضد الشخص.

6. الاتصال والوعي

يجب إبلاغ جميع الموردين والمقاولين وشركاء الأعمال لدينا باتباع نهج عدم التسامح مطلقاً مع الرق الحديث في بداية علاقتنا التجارية معهم وتعزيز هذا النهج حسبما تقتضي الحاجة بعد ذلك.

7. المراجعة

بعد الاعتماد المبدئي لها، ستتم مراجعة سياسة مكافحة العبودية والاتجار في البشر من جانب مجلس إدارة الشركة على نحو منتظم (سنوياً على الأقل) ويمكن تعديلها من وقت لآخر. سيتم استخدام هذه السياسة لتوصيل البيان الخاص بنا بشأن العبودية والاتجار في البشر، والذي سيتم نشره في موعد لا يتجاوز موعد نشر نتائجنا المالية لسنة 2016.

فيكتوريا وودينغس

المدير التنفيذي

سبتمبر 2017